A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/323
S/22836
26 July 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البنود ٢٤ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ و ٦٨
و ٧٨ و ٨٣ و ٩٨ من جدول الأعمال
المؤقت*

الحالة في كمبوديا

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها
حكومة جنوب افريقيا

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز
الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين ، والمسائل
المتصلة باللاجئين والمشردين ،
والمسائل الإنسانية

مجلس الأمن
السنة السادسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة إلى الامين
العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

نيابة عن البعثات الدائمة للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى الأمم المتحدة ، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع

* A/46/150 .

الوزاري الرابع والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الصادر في كوالالمبور في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ (انظر المرفق) .

وأغدو ممتنا لو أمكن ترتيب أمر تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٣٤ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٧ و ٦٨ و ٧٨ و ٨٣ و ٩٨ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سدفري أ. أوردونيز
السفير
الممثل الدائم

المرفق

البلاغ المشترك للاجتماع الوزاري الرابع والعشرين
لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الصادر في كوالالمبور
في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١

مقدمة

١ - عقد الاجتماع الوزاري الرابع والعشرون لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في كوالالمبور في ١٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ . وافتتح الاجتماع رسميا الاونرابل داتو سري د. ماهاشير محمد ، رئيس وزراء ماليزيا .

٢ - وحضر الاجتماع صاحب السمو الملكي الامير محمد بُلقية وزير خارجية بروني دار السلام ؛ وسعادة السيد علي الاتاس ، وزير خارجية جمهورية اندونيسيا ؛ وسعادة داتوك عبد الله بن أحمد بدوي ، وزير خارجية ماليزيا ؛ وسعادة السيد راؤول س. مانغلابوس ، وزير خارجية جمهورية الفلبين ؛ وسعادة السيد وونغ كان سنغ ، وزير خارجية سنغافورة ؛ وسعادة السيد أرسا سراسين ، وزير خارجية تايلند ، وكذلك الوفود المصاحبة لهم .

٣ - وحضر الاجتماع أيضا سعادة السيد روسلي نور ، الأمين العام لأمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومساعدوه .

٤ - وحضر سعادة السيد مايكل سوماري ، وزير الخارجية والتجارة في بابوا غينيا الجديدة ، الجلسة المفتوحة بصفته مراقبا .

٥ - وحضر الجلسة المفتوحة سعادة السيد يوري ماسليكوف ، نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ، وسعادة السيد كيان كيتشين ، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، بصفتهما ضيفين لحكومة ماليزيا .

٦ - ورأس الاجتماع سعادة داتوك عبدالله بن أحمد بدوي ، وزير خارجية ماليزيا . وانتخب سعادة السيد راؤول س. مانغلابوس ، وزير خارجية جمهورية الفلبين ، نائبا للرئيس .

خطاب الافتتاح

٧ - ذكر الأونرابل داتوسري دكتور ماهاشير محمد ، رئيس وزراء ماليزيا ، في خطابه الافتتاحي ، أن البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد تعلمت ، من تجربتها ، أن السلم والأمن والديمقراطية والحرية والاستقرار لا يمكن أن تتحقق وتتواصل ، على الصعيد الوطني والاقليمي معا ، إلا إذا تحررت الشعوب من الحرمان الاقتصادي وكانت لها مصلحة في الحياة الوطنية . غير أنه قال إنه يعارض الرأي القائل بأن للديمقراطية تعريفا واحدا فحسب أو أن النظام السياسي لا يعد ديمقراطيا إلا إذا انطبقت عليه معايير معينة . ولذا فحين تربط قضية حقوق الإنسان بالتجارة والاستثمار والتمويل ، لا يمكن لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلّا أن تعتبر ذلك شروطا إضافية وسياسة حمائية بوسائل أخرى . وفيما يتعلق بمسألة الأمن ، قال رئيس الوزراء إنه ينبغي معالجة مسألة سلم وأمن البيئة المباشرة الأوسع نطاقا في آسيا - المحيط الهادئ استنادا إلى أساس قوي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وقد أثبتت الرابطة بالفعل وجودها من حيث الجغرافيا السياسية . ومن المهم ، بقدر مماثل ، أن تكون الرابطة هامة من حيث الاستراتيجية الجغرافية . وينبغي الارتقاء بالسياسة الاقليمية في جنوب شرقي آسيا إلى مستوى أعلى من عملية الاتصال والتشاور ، أي إلى مستوى الترابط الواعي والمنظم بين جميع دول المنطقة .

٨ - وأكد رئيس الوزراء أنه في هذا العصر ، عصر التطورات الاقتصادية العالمية المحفوفة بالشكوك والناجمة عن المنازعات التجارية بين الدول العظمى الاقتصادية وتزايد النزعة الحمائية والسياسة الاقليمية المغلقة ، يجب على رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى في شرقي آسيا أن تعمل في تضافر للحفاظ على نظام تجاري عالمي مفتوح . وقال إنه يشعر أن قوة واتحاد أمم جنوب شرقي آسيا يمكن أن تجعل المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا قادرة على تحقيق ما فيه صالح الجميع . وشدد على أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يجب أن تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من التعاون والعمل الجماعي والاعتماد على الذات كيما يكون لها صوت فعال في المحافل الدولية والاقاليمية

والمتعددة الأطراف . ودعا الدول الأعضاء في الرابطة إلى ممارسة الارادة الجماعية لتحقيق هدف زيادة تحرير التجارة وتكامل اقتصادات بلدان الرابطة . وأيد الاقتراح الذي قدمه مؤخرا سعادة رئيس وزراء تايلند بانشاء منطقة للتجارة الحرة قبل نهاية هذا القرن . وقال إنه يؤمن بأن هناك حاجة إلى ايجاد أمانة عامة قوية وفعالة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل تعزيز جوهر التعاون الاقتصادي بين بلدان الرابطة .

الحالة على الصعيدين الدولي والإقليمي

٩ - أجرى وزراء الخارجية تبادلا مستفيضا للآراء بشأن آخر التطورات الدولية ؛ ولاحظوا أن العلاقات الاستراتيجية الناشئة التي جدّت عقب انتهاء الحرب الباردة لم تتضح بعد هي وآثارها . وقد ازداد هذا الافتقار إلى الوضوح بفعل التجمعات الاقتصادية الناشئة ، فضلا عن الجهود الرامية إلى جعل المشاغل البيئية والاعتبارات المتعلقة بحقوق الانسان تشكل شروطا جديدة في مجال المساعدة الانمائية والعلاقات فيما بين الدول .

١٠ - ورحب وزراء الخارجية بالتطورات الايجابية الحاصلة في وسط وشرق أوروبا ، التي أسهمت في تحسين المناخ السياسي والاقتصادي ، ولاسيما في أوروبا . ولاحظ وزراء الخارجية مع القلق عدم الاستقرار السائد في المنطقة وحثوا على حل الخلافات سلميا . ولاحظوا أيضا أن بلدان وسط وشرق أوروبا تحتاج إلى المساعدة في جهودها من أجل الاصلاح واعادة البناء . وأعرب وزراء الخارجية ، ادراكا منهم لهذه الاحتياجات ، عن الامل في أن تواصل البلدان المتقدمة النمو اهتمامها بهذه المسألة وتستمر في اتاحة موارد جديدة واضافية للبلدان النامية ، وخاصة للبلدان في جنوب شرق آسيا .

١١ - ولاحظ وزراء الخارجية أن للمناخ الدولي الناشئ آثارا على منطقة شرق آسيا التي لا تفتأ تتطور بسرعة . ورحبوا بالحالة الآخذة في التحسن عموما في منطقة آسيا - المحيط الهادئ الأوسع نطاقا ، ولكنهم لاحظوا أنه مازالت هناك مجالات وقضايا تتطلب الاهتمام .

١٢ - وأحاط وزراء الخارجية علما بتزايد الاهتمام بالقضايا المتصلة بالسلم والأمن في المنطقة . وكان من رأيهم أن اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا ،

ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وعملية عقد المؤتمرات في أعقاب الاجتماعات الوزارية ، تشكل أسسا مناسبة لمعالجة قضايا السلم والأمن الاقليمية في التسعينات .

١٣ - وأكد وزراء الخارجية من جديد أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في استجابتها لتحديات التسعينات ، ينبغي أن تكون أكثر دينامية وتطلعا إلى المستقبل . وينبغي للرابطة أن تقوي نفسها وتكثف التعاون داخل المنطقة . وأعرب وزراء الخارجية عن أملهم في أن يتسنى لبلدان جنوب شرقي آسيا غير الاعضاء في الرابطة أن تشارك في أنشطة المنطقة . وسلموا أيضا بأن بلدان الرابطة وغيرها من البلدان في منطقة شرق آسيا ، وفي منطقة آسيا - المحيط الهادئ الأوسع نطاقا ، ينبغي أن تقوم بمشاورات بنّاءة ومنتظمة .

١٤ - وفي هذا الصدد ، لاحظ وزراء الخارجية تقرير وزير خارجية الفلبين حول الحلقة الدراسية المعنية بموضوع "رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ : فرص التعاون في مجال الأمن في التسعينات" ، التي نظمتها وزارته وعقدت في مانيلا في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، واشترك فيها كبار الخبراء من القطاعين الحكومي والأكاديمي في الرابطة وعدد من البلدان الاخرى . كما لاحظ وزراء الخارجية أن حلقة دراسية ثانية بشأن الموضوع نفسه ، ينظمها مركز الدراسات الدولية بوزارة خارجية تايلند ، سوف تعقد في تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وأن هدف هاتين الحلقتين الدراسيتين هو توفير فرصة لاجراء خبراء معترف بهم مناقشة صريحة وغير رسمية ، يمكن أن تكون ذات أهمية للحكومات ، بشأن متطلبات الأمن والاستقرار في منطقة آسيا - المحيط الهادئ ، مع التركيز بوجه خاص على جنوب شرقي آسيا ، إبان هذا العقد وما بعده . ورأى وزراء الخارجية أن هذه المبادرات تعتبر أسسا نافعة وبنّاءة لتعزيز الأمن الاقليمي .

١٥ - وتبادل وزراء الخارجية الآراء بشأن قضية حقوق الانسان ولاحظوا مع القلق تطبيقها المتحيز في العلاقات فيما بين الدول . ووافقوا على أنه في حين أن حقوق الانسان عالمية الطابع ، ينبغي أن يظل إعمالها في السياق الوطني من اختصاص ومسؤولية كل بلد ، مع مراعاة التنوع الشديد للحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وأكدوا أن تطبيق حقوق الانسان على الصعيد الدولي لا يمكن أن يكون ضيقا وانتقائيا ، ولا ينبغي له أن ينتهك سيادة الدول .

كمبوديا

١٦ - استعرض وزراء الخارجية آخر التطورات المتعلقة بالحالة في كمبوديا والجهود المستمرة المبذولة في إطار عملية التفاوض عن طريق مؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، فضلا عن جهود جميع البلدان المعنية ، ولا سيما الأطراف الكمبودية ، لتحقيق تسوية سياسية شاملة . وأكد وزراء الخارجية من جديد تأييدهم للجهود المستمرة التي يبذلها الرئيسان المشاركان لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا من أجل عقد هذا المؤتمر من جديد ، في أقرب موعد ممكن ، بغية وضع مشاريع الاتفاقات في صورتها النهائية .

١٧ - ورحب وزراء الخارجية بوثيقة الإطار المتعلق بايجاد تسوية سياسية شاملة ، الذي وافق عليه الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٠ . ولاحظ وزراء الخارجية مع الارتياح الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الكمبودية في اجتماع جاكارتا غير الرسمي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بأن تكون وثيقة الإطار في مجمله الأساس لتسوية النزاع الكمبودي وكذلك لإنشاء المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا .

١٨ - وأعاد وزراء الخارجية تأكيد تأييدهم الكامل لوثيقة الإطار المذكور الذي أيده بالإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣/٤٥ المؤرخ في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وتشكل وثيقة الإطار مساهمة رئيسية في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبودية كما أنها أصبحت أساسا لتلك الجهود .

١٩ - وأعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم لصياغة الإطار داخل مشاريع الاتفاقات بشأن ايجاد تسوية سياسية شاملة من جانب الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن في اجتماع باريس الذي عقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . ولاحظوا أن المجلس الوطني الأعلى قد وافق على معظم النقاط الأساسية الواردة في مشاريع الاتفاقات في اجتماعه مع الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا . بيد أنهم أعربوا عن القلق لأن مواقف الأطراف المعنية لاتزال متباعدة بشأن بعض جوانب القضايا المتبقية فيما يتعلق بالترتيبات العسكرية وإبادة الجنس ، ودور الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية .

٣٠ - ورحب وزراء الخارجية بمبادرة صاحب السمو الملكي ساندیش نوردوم سيهانوك في عقد اجتماع المجلس الوطني الأعلى وترأسه في باتايا ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ . كما رحبوا بالبلاغ الختامي للاجتماع ، ولا سيما قرار إنشاء مقر المجلس الوطني الأعلى في بنوم بنه ، وكذلك بالاتفاقات المتعلقة بوقف إطلاق النار غير المحدود ، ووقف إمدادات الأسلحة الأجنبية . وحثوا المجلس الوطني الأعلى على أن يضع مع الأمم المتحدة ، في أسرع وقت ممكن ، الطرائق الكفيلة برقابة ورصد وقف إطلاق النار ووقف إمدادات الأسلحة الأجنبية .

٣١ - وأكد وزراء الخارجية من جديد حق الكمبوديين الأساسي في اختيار حكومتهم في انتخابات حرة ونزيهة تشرف عليها الأمم المتحدة . وأعادوا تأكيد وجوب حماية حقوق الإنسان في كمبوديا حماية كاملة . كما أعربوا عن الرأي القائل بأنه ينبغي لأية تسوية أن تحول دون عودة ممارسات إبادة الجنس وسياسات الماضي ، وأنه ينبغي ألا يُسمح لأي طرف كمبودي بالاستيلاء على السلطة أو الحفاظ عليها بقوة السلاح .

٣٢ - وسجل وزراء الخارجية تقديرهم لسعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لجهوده القيّمة من أجل ايجاد تسوية سياسة شاملة للمشكلة الكمبودية . وأعربوا كذلك عن شكرهم لسعادة السيد رفيع الدين أحمد ، الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية في جنوب شرقي آسيا ، ورحبوا بحضوره الاجتماع الوزاري الرابع والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

طالبو اللجوء من أبناء الهند الصينية

٣٣ - أعرب وزراء الخارجية عن قلقهم البالغ لأن بلدان اللجوء المؤقت ، رغم مرور سنتين على بذل الجهود في مجال تنفيذ خطة العمل الشاملة ، لم تحرز أي تقدم صوب ايجاد حل دائم لمشكلة الفييتناميين الفارين بالقوارب . ومازال مجموع عدد الفييتناميين الفارين بالقوارب الموجودين في معسكرات في بلدان اللجوء المؤقت عاليا مثلما كان في عام ١٩٧٩ .

٣٤ - وكرر وزراء الخارجية الإعراب عن التزامهم بأهداف خطة العمل الشاملة ، وأكدوا من جديد أهمية تنفيذ تلك الخطة تنفيذا متوازنا منسقا لا بد أن يفضي إلى

إعادة توطين جميع اللاجئين في بلدان ثالثة وإعادة الفييتناميين غير اللاجئين إلى وطنهم في غضون الإطار الزمني المتفق عليه في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية المعقود في جنيف عام ١٩٨٩ .

٣٥ - ولاحظ وزراء الخارجية مع الارتياح إعادة توطين الأشخاص الذين وصلوا قبل التاريخ المحدد لوقف وصول اللاجئين ، التي تجاوزت المواعيد المستهدفة المحددة للسنتين الأوليين من تنفيذ خطة العمل الشاملة وكذا التوسع في برنامج الرحيل المنظم . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن تقديرهم العميق لجميع الأطراف المعنية لتعاونها .

٣٦ - وبينما سلّم وزراء الخارجية بالانخفاض الكبير الذي حدث في الأشهر الأخيرة في عدد من وصل من الفييتناميين الفارين بالقوارب إلى البلدان المعنية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فإنهم حثّوا فييت نام على تشديد التدابير الكفيلة بكبح جماح عمليات الرحيل السرية للفييتناميين تجنبا لعودة الحالة إلى ما كانت عليه .

٣٧ - وأكد وزراء الخارجية مرة أخرى موقفهم القائل بأن سلامة خطة العمل الشاملة تتطلب الحل العاجل للمسألة الأساسية المتمثلة في إعادة جميع الفييتناميين الفارين بالقوارب ، الذين ثبت عدم كونهم لاجئين ، إلى وطنهم . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تزايد عدد تلك الفئة من الأشخاص الذين رفضوا العودة إلى الوطن . وأكد وزراء الخارجية أن استمرار هذه الحالة أمر لا يمكن قبوله . وأشار وزراء الخارجية إلى بيان جاكرتا المشترك الصادر في ٣٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ من جانب وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مشكلة الفييتناميين الفارين بالقوارب ، فحثّوا على إنشاء مراكز تدار دوليا في فييت نام لغير اللاجئين ، على النحو المتوخى في خطة العمل الشاملة ، بوصف ذلك حلا وسيطا فعالا للإعادة غير الطوعية إلى الوطن .

٣٨ - وأعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم للدور الذي يؤديه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في دعم الجهود الدولية الرامية لحل المشكلة ، ورحبوا باستعداده لرصد عودة جميع غير اللاجئين إلى فييت نام ، بغض النظر عن طريقة عودتهم . وفي هذا الصدد ، دعوا المجتمع الدولي إلى أن يزود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الأغراض .

الشرق الأوسط

٢٩ - استعرض وزراء الخارجية الحالة في الشرق الأوسط في فترة ما بعد حرب الخليج . ورحبوا بعودة حكومة الكويت الشرعية ، وأكدوا من جديد التزامهم بسيادة جميع البلدان في المنطقة ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

٣٠ - وأكد وزراء الخارجية أن الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة كانت فرصة سانحة للتصدي للأسباب الأساسية لعدم الاستقرار داخل المنطقة ، ولا سيما النزاع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية . وأحاطوا علما بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في سبيل تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية . وأكدوا من جديد تأييدهم لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سلمية . وأكدوا في هذا الصدد الحاجة إلى الالتزام بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يكفلان الحق في الأمن لجميع الدول في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير مع كل ما يعنيه ذلك ضمنا ، ولا سيما حقه في أن يكون له وطن .

٣١ - وأعرب وزراء الخارجية عن استيائهم لاستمرار إنشاء مستوطنات إسرائيلية غير شرعية في الأراضي المحتلة تحديا لقرارات مجلس الأمن .

جنوب افريقيا

٣٢ - كرر وزراء الخارجية الإعراب عن رفضهم التام لنظام الفصل العنصري وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل على القضاء عليه بصورة تامة كيما يتسنى أن يُبنى مكانه مجتمع جديد غير عنصري ، متحد ، وديمقراطي . وبينما رحبوا بإلغاء تشريعات الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، أكدوا على أن هذه الإصلاحات يجب أن تفضي في واقع الأمر إلى تحقيق أغلبية السكان السود في جنوب افريقيا لجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها البيض ، مع ضمان هذه الحقوق في إطار دستور جديد لجنوب افريقيا .

٣٣ - ولاحظ وزراء الخارجية مع القلق استمرار العنف بين الجماعات في جنوب افريقيا ، الامر الذي أعاق عملية التوصل إلى صياغة دستور جديد غير عنصري وديمقراطي . ودعوا النظام الحاكم في جنوب افريقيا إلى الوفاء بمسؤولياته في حفظ القانون والنظام ، وحثوا زعماء جميع الأطراف على كبح جماح أتباعهم وتشجيع نشوء جوٍّ من التسامح السياسي .

٣٤ - وفي حين سلّم وزراء الخارجية بالتطورات الإيجابية التي تحدث في جنوب افريقيا ، كان من رأيهم أن رفع الجزاءات على مراحل ينبغي أن يكون متناسبا مع التقدم المحرز صوب تحقيق تغيُّرٍ لا رجعة فيه والسير نحو إيجاد جنوب افريقيا متحررة من الفصل العنصري .

القضايا الاقتصادية الدولية

٣٥ - استعرض وزراء الخارجية الحالة الاقتصادية الدولية ، وأعربوا عن قلقهم إزاء التباطؤ الحالي في الاقتصاد العالمي ، والاثر الضار الذي أحدثه على تجارة البلدان النامية ونموها . ودعوا إلى زيادة الجهود المبذولة لانعاش النمو الاقتصادي العالمي بإيجاد حلول لمشاكل ارتفاع التضخم ، وانخفاض معدلات النمو ، وعبء الديون الثقيل ، وتصاعد النزعة الحمائية في التجارة . ولاحظوا أيضا تزايد الطلب المتنافس على رأس المال والموارد الاستثمارية من أوروبا الشرقية ومن البلدان المدينة في آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا ، وكذلك من أجل تلبية احتياجات التعمير في الخليج والاتحاد السوفياتي .

٣٦ - وأكد وزراء الخارجية من جديد الحاجة إلى زيادة المدخرات العالمية لمعالجة نقص الأموال اللازمة لإعادة البناء وعمليات التكيف الهيكلي . واتفقوا على أنه ينبغي أن يصحب هذا استخدام فعال للأموال في دعم سياسات وبرامج اقتصادية مخططة جيدا .

٣٧ - وفيما يتعلق بمشكلة الدين الخارجي ، رحّب وزراء الخارجية بالتقدم الذي أحرز في حل أزمة الديون . على أن وزراء الخارجية نظروا بعين القلق إلى استمرار ارتفاع مستوى الديون ، مما يخل بالنمو والتنمية القابلين للادامة . وحث وزراء الخارجية على اتباع نهج ثلاثي منسق ، يشمل البلدان الدائنة والمدينة والمؤسسات

المالية ، من أجل الاسراع بجهود تخفيف عبء الديون والسماح بحدوث الانتعاش في البلدان المعنية . ولاحظوا ما حدث في الآونة الاخيرة من عمليات الغاء الديون الرسمية الثنائية لبلدان مختارة ، وأعربوا عن الامل في أن يمتد نطاق هذه العمليات ليشمل بلدان مدينة أخرى أيضا . واعترفوا كذلك بأن البلدان النامية المدينة تعتمد على الزراعة . ولذلك ، وحرصا على التوصل إلى حل دائم في الاجل الطويل ، فإن ثمة حاجة جدّ ملحة لتحرير أسواق المنتجات الزراعية في البلدان النامية .

٣٨ - وأعرب وزراء الخارجية عن خيبة أملهم إزاء عدم تمكن الاجتماع الوزاري في بروكسل من أن يختتم بنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . ودعا وزراء الخارجية ، إذ شعروا بالقلق إزاء تباطؤ المفاوضات المستأنفة ، جميع المشتركين فيها ، لاسيما البلدان النامية ، إلى استخدام الارادة السياسية اللازمة لضمان تقدم المفاوضات بطريقة مجدية تمكن من اختتامها في وقت مبكر وبصورة ناجحة . وأعربوا عن الامل في أن تتحقق نتائج شاملة ومتوازنة تراعي صالح جميع الاطراف ، ولا سيما الاحتياجات والمشاغل الانمائية للبلدان النامية .

٣٩ - وأكد وزراء الخارجية من جديد أن البيئة والتنمية مترابطان ويعزز كل منهما الاخر . وتشكل التنمية الاقتصادية حقا متأصلا للشعوب بقدر ما تمثل مسؤولية ملحة للحكومات في البلدان النامية . ووافق الوزراء على أن تدابير حماية البيئة خليقة بأن تدعم النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للادامة .

٤٠ - وبينما أكد وزراء الخارجية من جديد تصميمهم على العمل سويا من أجل نجاح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، شددوا على أنه ينبغي لاية مبادرة عالمية أن تكون متوازنة في نهجها وأن تراعي مصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . وينبغي أن يؤخذ في الحسبان مفهوم الاقتسام المنصف للمسؤوليات وقدرة البلدان النامية على الاستجابة للتحديات البيئية .

٤١ - ودعا وزراء الخارجية البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم مساعدة كبيرة إلى البلدان النامية بتوفير موارد جديدة واضافية ، ونقل تكنولوجيات سليمة بيئيا وإتاحة إمكانية الحصول عليها . وينبغي على البلدان المتقدمة النمو أيضا أن تقدم

المساعدة في سبيل تأمين بيئة اقتصادية دولية داعمة من شأنها أن تنهض بالنمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

٤٢ - ولاحظ وزراء الخارجية الاداء الدينامي لاقتصادات بلدان شرقي آسيا في إطار تدني النمو العالمي وتزايد النزعة الحمائية في النظام التجاري الدولي . ودعوا بلدان شرقي آسيا إلى زيادة تعزيز تعاونها الاقتصادي وزيادة الترابط فيما بينها من أجل تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار في المنطقة ، مما يسهم أيضا في النمو والتنمية على الصعيد العالمي .

٤٣ - وأعرب وزراء الخارجية عن رأيهم بأن النظام الاقتصادي العالمي الناشئ يجب أن يكون نظاما يتيح فرصا اقتصادية أكثر اتساما بالمساواة لجميع الامم ، وأن يتمثل أحد معالمه البارزة في تعزيز نظام تجاري دولي مفتوح . وأعرب الوزراء عن تصميمهم على بذل جميع جهودهم في سبيل بلوغ هذه الغاية .

التعاون داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٤٤ - استعرض وزراء الخارجية التعاون داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على مدى السنة الماضية ، ورحبوا بشتى التدابير والانشطة وبرامج العمل التي اضطلع بها وزراء دول الرابطة للاقتصاد والزراعة والحراج والطاقة والبيئة والإعلام والعمل والعلم والتكنولوجيا والشؤون الاجتماعية . وأثنى الوزراء أيضا على استمرار الجهود التي تبذلها الوكالات المعنية بالمخدرات والمنظمات غير الحكومية في الرابطة ، وتعاونها على مكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ومن الواضح أن هذه الانشطة تعكس اتساع جبهة التعاون داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

٤٥ - ولاحظ وزراء الخارجية أنه يوجد الآن ادراك متزايد للحاجة إلى أن تكون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منظمة دينامية نابضة بالنشاط وقادرة على التكيف كيما تواجه تزايد التحديات السياسية والاقتصادية في التسعينات . وأحاطوا علما بأن اللجنة الدائمة للرابطة في اجتماعها الرابع والعشرين قد أولت اهتماما خاصا إلى تلك المشكلة ورحبت بشتى الجهود والتدابير والمبادرات المتخذة لتحقيق ذلك الهدف .

٤٦ - ولاحظ الوزراء ، بوجه خاص ، أنه تم التفويض بإجراء عدد من الدراسات لتعزيز التعاون داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وتشمل هذه الدراسات استعراض برنامج التعاون التقني بين الرابطة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛ والدراسة المعنية بالتعاون الاقتصادي داخل الرابطة في التسعينات ؛ ودراسة قوائم المستبعدات لتعزيز منطقة التجارة التفضيلية في التجارة داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، واحتمالات الاقتصاد الكلي السنوية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

٤٧ - كما رحّب وزراء الخارجية بتوصيات اللجنة الدائمة للرابطة بشأن المعايير والمبادئ التوجيهية الجديدة لتوليد واختيار المشاريع ، التي انبثقت عن الدراسة المعنية باستعراض برنامج التعاون التقني بين الرابطة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واعتمد الوزراء تلك التوصيات . وأعرب الوزراء عن ثقتهم في أن نهجا أكثر تركيزا على الرابطة سيتبع الآن في تخطيط المشاريع وصياغتها ، وفي أن هذه المشاريع ستأتي متفقة مع الموضوعين الرئيسيين : التنمية البشرية لإمكانات منطقة الرابطة من الموارد البشرية ، والاصلاح الاقتصادي القابل للاستمرار عن طريق التوسع في التعاون الاقتصادي للرابطة وتكثيفه .

٤٨ - وأيد وزراء الخارجية أيضا توصية اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماعها الرابع والعشرين بإنشاء وحدة للتعاون بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في أمانة الرابطة ، وذلك بمساعدة مبدئية من برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأعربوا عن ثقتهم في إمكان أن يتبع الآن نهج أكثر تكاملا واتساما بالطابع الفني تجاه صياغة المشاريع وتنفيذها . ودعوا اللجنة الدائمة للرابطة في اجتماعها الخامس والعشرين إلى وضع تفاصيل إنشاء هذه الوحدة في أسرع وقت مستطاع .

٤٩ - وأشار وزراء الخارجية إلى قرار الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين للرابطة بإنشاء هيئة مؤلفة من خمسة أشخاص بارزين للنظر في تعزيز وتدعيم آلية الرابطة وهيكلها ، ولا سيما أمانة الرابطة ، فأعربوا عن تقديرهم لأعضاء الهيئة ، برئاسة سعادة تان سري محمد غزالي شافعي ، لتقريرها . كما أعربوا عن تقديرهم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لمساعدته في إجراء الدراسة .

٥٠ - ولاحظ وزراء الخارجية أن التقرير قد نوقش مناقشة مستفيضة في الرابطة . ووافقوا على أن كثيرا من التوصيات الواردة في التقرير تستحق التأييد الكامل ويمكن

تنفيذها فورا ، إلا أن هناك جوانب معينة تتطلب مزيدا من الدراسة . ونظرا لذلك ، فقد وافقوا على إنشاء فريق عامل برئاسة داتو بادوكا ليم جوك سنغ لدراسة تلك النواحي من التقرير التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من المداولات ، كي يقدم توصياته إلى مؤتمر القمة الرابع للرابطة .

٥١ - وأجرى وزراء الخارجية تبادلا للآراء بشأن مستقبل العلاقات الخارجية للرابطة . وفوضوا الفريق العامل نفسه ، برئاسة داتو بادوكا ليم جوك سنغ ، بدراسة الاتجاه والشكل اللذين ينبغي أن تأخذهما تلك العلاقات في المستقبل بما يحقق خير مالح الرابطة ، وبتقديم توصيات في هذا الشأن .

٥٢ - ورحّب وزراء الخارجية بالفرصة التي أتاحها الاجتماع غير الرسمي بين وزراء خارجية الرابطة ونائب رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، على التوالي ، لإجراء مناقشات حول طائفة عريضة من القضايا . وقد شكّلت هذه المناقشات بداية عملية للتشاور بين الرابطة وهذين البلدين .

٥٣ - ولاحظ وزراء الخارجية أن المعاهدة المقترحة للتعاون الاقتصادي بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد نظر فيها كل من اللجنة الدائمة ، واجتماع كبار المسؤولين ، وكبار المسؤولين الاقتصاديين ، والأمين العام . ولاحظ وزراء الخارجية ، لدى نظرهم في الدراسة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي للرابطة في التسعينات التي أعدت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ما ورد في تقرير الأمين العام من أن الدراسة ستُنجَز قبل حلول ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ونظرا لذلك ، فقد أوعز الوزراء إلى اللجنة الدائمة للرابطة بالنظر في الدراسة لتقديمها في صورتها النهائية إلى مؤتمر القمة الرابع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

إنشاء منطقة للتجارة الحرة

٥٤ - رحب وزراء الخارجية بمبادرة سعادة رئيس وزراء تايلند ، بومفها مسألة جديرة بالدراسة المتعمقة ؛ وقد أيد الأونرابل رئيس وزراء ماليزيا المبادرة التي تقضي بأن تعمل الرابطة على إقامة منطقة للتجارة الحرة قبل نهاية هذا القرن . واتفق وزراء الخارجية على أن يجري كبار المسؤولين في الرابطة مزيدا من الدراسة والمناقشة لتقديم النتائج إلى مؤتمر القمة المقبل للرابطة .

مؤتمر القمة الرابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٥٥ - لاحظ وزراء الخارجية أن رؤساء حكومات دول الرابطة قد وافقوا ، بعد إجراء المشاورات ، على عقد مؤتمر القمة الرابع للرابطة في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في سنغافورة . وكان من رأيهم أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر قمة آخر لرسم الاتجاهات الجديدة التي ينبغي السير فيها لتعزيز التعاون داخل بلدان الرابطة . وأوعز وزراء الخارجية إلى كبار المسؤولين في الرابطة ومديريها العموميين إلى مواصلة العمل مع كبار المسؤولين الاقتصاديين في الإعداد لمؤتمر القمة الرابع للرابطة .

التعاون مع البلدان والمنظمات الاخرى المشتركة في الحوار

٥٦ - أعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم لتقدم علاقات الرابطة مع شركائها في الحوار ، وهم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، واستراليا ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكندا ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة ، واليابان . وما زال وزراء الخارجية يولون أهمية كبيرة لهذه العلاقات التي ساعدت على إيجاد مشاركة خاصة في المساعي المتضافرة بين الرابطة وشركائها في الحوار . ولاحظوا الاتجاه الجديد في علاقة الحوار الذي تجريه الرابطة وتحولها من علاقة بين المانحين والمستفيدين إلى علاقة ناضجة ومتوازنة . ودعوا إلى زيادة تعزيز هذه المشاركة تحقيقا للفائدة المتبادلة .

٥٧ - وأعرب وزراء الخارجية أيضا عن تقديرهم لجميع المساعدات التي قدمها الشركاء في الحوار ، لا سيما في تنفيذ المشاريع المختلفة . كما رحبوا بالمرونة التي أبداها الشركاء في الحوار في الاستجابة لأولويات الرابطة المتغيرة وفي توسيع مجالات التعاون والسعي إلى إيجاد مجالات جديدة في هذا المضمار . ووافقوا في هذا الصدد على أن الانشطة المقبلة ينبغي أن تركز على تنمية الموارد البشرية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتجارة ، والصناعة ، والاستثمار والبيئة . ولاحظوا أيضا أن شتى آليات التشاور التي توجد في إطار تلك العلاقات قد أثبتت نفعها الشديد في إشارة قضايا مثل الوصول إلى الأسواق ، والمنازعات التجارية ، وفي تشجيع المشاريع المشتركة ، ودعا الوزراء إلى مواصلة استخدام تلك الآليات .

٥٨ - وقد أسعد وزراء الخارجية أن يلاحظوا أن اشتراك القطاع الخاص في عملية الحوار لقي القبول من جميع الشركاء في الحوار تقريبا ، وأن هذا الاشتراك قد أثبت فائدته لجميع الأطراف . وأعربوا عن الأمل في أن يستفيد القطاع الخاص في الرابطة ، من جانبه ، استفادة كاملة من الفرص التي يجري إتاحتها حاليا ، وأن يؤدي الدور المنوط به بوصفه محرك النمو في الرابطة .

٥٩ - ولاحظ الوزراء مع القلق الاتجاه المتزايد لربط قضايا حماية البيئة وحقوق الانسان بالتنمية والتعاون التجاري . وشددوا على أنه ينبغي ألا تستخدم هذه القضايا كشرط أساسي لتقديم العون والتمويل الانمائي .

منح جمهورية كوريا مركز الشريك الكامل في الحوار ، واشتراكها في المؤتمرات التالية للاجتماعات الوزارية

٦٠ - اعتمد وزراء الخارجية ، آخذين بعين الاعتبار التعاون الاقتصادي الوثيق للغاية القائم بين بلدان الرابطة وجمهورية كوريا ، توصية اللجنة الدائمة للرابطة في اجتماعها الرابع والعشرين بمنح جمهورية كوريا مركز الشريك الكامل في الحوار . ووافق وزراء الخارجية أيضا على أن تدعى جمهورية كوريا ، بناء على هذا القرار ، إلى الاشتراك في المؤتمر المقبل التالي للاجتماع الوزاري وفي المؤتمرات المقبلة كشريك في الحوار .

مجلس التعاون الاقتصادي بين آسيا - المحيط الهادئ

٦١ - أعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم للنتائج التي أسفر عنها الاجتماع الوزاري الثاني للتعاون الاقتصادي بين منطقة آسيا - منطقة المحيط الهادئ الذي عقد في سنغافورة في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وأكدوا من جديد أن اشتراك الرابطة في عملية التعاون الاقتصادي بين آسيا - المحيط الهادئ سيظل تحكمه المبادئ التي وافقوا عليها في الاجتماع الوزاري الأخير للرابطة الذي عقد في جاكرتا في تموز/ يوليه ١٩٩٠ . كما اتفقوا على أن القضايا المتعلقة بجولة أوروغواي وتدابير تحرير التجارة ما برحت تمثل القضايا ذات الأولوية بالنسبة لهم . وكان من رأيهم أنه ينبغي ألا يحدث تكاثر في مشاريع العمل ، واتفقوا على أن عدد المشاريع الجارية ينبغي ألا يتجاوز عشرة في أي وقت ، تفاديا لتبديد الموارد الشحيحة المتاحة لهم . كما

أكدوا أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب ، في تنفيذ هذه المشاريع ، إلى اختلاف مستوى التنمية في البلدان ، وأنه يتعين معاملة البلدان النامية في المنطقة معاملة خاصة . ولاحظوا أيضا أن المشاورات تجري لإيجاد طرائق مناسبة لإدخال جمهورية الصين الشعبية وتايوان وهونغ كونغ في عملية التعاون الاقتصادي بين آسيا - المحيط الهادئ ، وأعربوا عن الأمل في أن تُحل هذه المسألة وشيكا .

المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا

٦٢ - نظر وزراء الخارجية في المحاضر الموجزة للاجتماع الأول للفريق العامل التابع للرابطة المعني بالمجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا ، الذي عقد في كوالالمبور في ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ . وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتقدم المحرز في دراسة مفهوم المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا . واتفقوا على أن ثمة حاجة لموالاة دراسة الاقتراح وتطويره . وقرروا ، في هذا الصدد ، أن من الضروري عقد مزيد من الاجتماعات ، وأنه ينبغي عقد الاجتماع الثاني للفريق العامل التابع للرابطة والمعني بالمجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا في سنغافورة ، وأن تقرير هذا الاجتماع ينبغي أن يقدَّم إلى وزراء الخارجية والى وزراء الاقتصاد في بلدان الرابطة عند اجتماعهم في كوالالمبور في ٧ و ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

الاجتماع الوزاري الخامس والعشرون لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٦٣ - اتفق وزراء الخارجية على عقد الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الفلبين في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٢ .

٦٤ - وأعربت وفود اندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وسنغافورة والفلبين عن تقديرها الخالص والعميق لحكومة وشعب ماليزيا على ضيافتهما الحارة الكريمة وعلى ما وُفِّر من تسهيلات ممتازة وما اتخذ من ترتيبات لعقد الاجتماع .

٦٥ - وعُقد الاجتماع بروح الصداقة والتضامن التقليدية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

- - - - -